بسمه تعالى

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ش.م.م.
The Consulting Center for Studies & Documentation s.a.r.l.

إجراءات تخفيض الرسوم الجمركية

- مراجعة أولية -

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

- مدخل ٢
- أولاً : على صعيد الاهداف الاقتصادية العامة ٥
- ثانياً : على صعيد البدائل المالية المطروحة ٧
- ثالثاً : المضاعفات على صعيد القطاعات الاقتصادية ٨
- رابعاً : هواجس ومطالب صناعية ١١
- خامساً : هواجس ومطالب زراعية ١٣
- سادساً : هل يمكن أن يتحول لبنان إلى مركز تجاري اقليمي؟..... ١٦

حارة حريك - شارع السيد عباس الموسوي - بناية دار الصفاء - هاتف ٢٧٤٩٣٦ ٠١ - ص.ب. ٤٧ / ٢٤

مدخل :

أصدرت الحكومة بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٢٩ المرسوم رقم ٤٣٧٧ الذي ينص على تعديل الرسوم الجمركية بحيث اعفيت منها السلع المستوردة التي تقل معدلاتها النسبية عن ٦% على أن تخفض إلى ٥% الرسوم الجمركية النسبية عن السلع المستوردة غير المصنعة في لبنان والتي يبلغ معدل رسومها ٦% أو تتجاوز معدلاتها هذا الرسم باستثناء التبغ والجص والكلس والاسمنت والسيارات السياحية والغاز والبنزين . أما السلع التي يصنع مثيل لها في لبنان فقد تم تخفيض كافة الرسوم التي تتجاوز نسبة المئة في المئة إلى ٧٠ في المئة كحد أقصى باستثناء الملح الخشن إلى ٥% ، ويتراوح التخفيض بالنسبة لبقية السلع التي تنتج محلياً بين ٣٠ و ٥٠% . في حين خفض معدل الرسوم النوعية عن السلع الصناعية التي تنتج محلياً بنسبة ٢٥%، كما الغيت الرسوم بالكامل عن المواد الاولية والسلع الوسيطة المستخدمة في الصناعة وعن أجهزة الكمبيوتر ولوازمها. واستمرت الرسوم على السلع والمنتجات الزراعية المستوردة على حالها باستثناء الزهور التي خفضت الرسوم عليها إلى ٣٠% .

وفي موازاة ذلك شكلت الحكومة لجنة وزارية لدراسة السبل الكفيلة بدعم تنافسية القطاع الصناعي .

يذكر أن هذه التخفيضات تأتي في سياق اجراءات متعددة تكرس جميعها دور الوساطة التجارية والمالية والخدماتية عموماً كوظيفة اساسية للاقتصاد اللبناني. وهو ما عبر عنه وزير المالية فؤاد السنيورة باعتبار لبنان "واحة للتسوق والسياحة" . كما المح إليه رئيس الحكومة السيد رفيق الحريري في أكثر من مناسبة . ومن هذه الاجراءات فتح الاجواء اللبنانية أمام شركات الطيران الاجنبية، وقبلها توقيع اتفاقيات تحرير التبادل التجاري مع العديد من الدول العربية . وسيليها اجراءات أخرى على صعيد تحديث القانون الجمركي وتبسيط الاجراءات الادارية .

وتراهن الحكومة بأن تؤدي هذه الاجراءات إلى تحريك عجلة الدورة الاقتصادية والخروج من حالة الركود الاقتصادي وبالتالي تكبير حجم الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي.

وقد انقسمت الآراء حيال التوجهات والاجراءات اعلاه بين مؤيدين ومعارضين ومتحفظين .

فالرأي المؤيد يرى في هذه الاجراءات دفعاً قوياً لتحريك الاقتصاد كونها ستؤدي إلى نتائج ايجابية عدة **أبرزها ما يلي:**

- زيادة المنافسة في الاسواق مما يؤدي إلى تخفيض الاسعار وتعزيز القوة الشرائية للمستهلكين من ناحية، وجذب السائحين، وخصوصاً من رعايا الدول العربية للتسوق والسياحة في لبنان، من ناحية أخرى .
- إن زيادة الاستهلاك ستؤدي بشكل غير مباشر إلى تكبير حجم الاقتصاد وبالتالي زيادة حصيلة موارد الخزينة . مما يعوض عن النقص الذي يتسبب به التخفيض .
- الحد من عمليات التهريب الجارية على قدم وساق . مما يوفر ايرادات اضافية للخزينة .
- إن انخفاض الاسعار وتحريك العجلة الاقتصادية سيؤدي إلى زيادة الاستثمارات وبالتالي تأمين المزيد من فرص العمل .
- إن هذه الاجراءات ستتيح للبنان الاستفادة من ميزاته النسبية، ولا سيما قدراته البشرية وموقعه الجغرافي، كون لبنان بلد صغير وفقير بالموارد ويفتقد لمقومات صناعات وزراعات منافسة في مواجهة دول كبيرة ومقتدرة في هذا المجال .

أما الرأي المعارض وهو الذي يكاد يختصر مخاوف الصناعيين والمزارعين، فانه يأخذ على الحكومة تسرعها، ويخشى أن تؤدي التخفيضات على الرسوم الجمركية إلى انعكاسات سلبية تضر بالاقتصاد.

ومن هذه الانعكاسات نذكر ما يلي :

- ضرب الكثير من القطاعات الانتاجية المتوسطة والصغيرة الحجم الصناعية والزراعية ، مما سيزيد معدلات البطالة . إذ أن فتح الاسواق في هذه المرحلة الانتقالية من اعادة إعمار البلاد وقبل اصلاح الاقتصاد والادارة يعني ببساطة وأداً لكل جهود التصنيع والتنمية قبل ولادتها .
- زيادة العجز في الموازنة العامة مما سيراكم الدين العام .

في حين يرى الفريق المتحفظ أن هذه الاجراءات والتوجهات ما هي الا استكمال للمحاولات التي بدأت بزخم كبير مع إطلاق الانفاق الاعماري الضخم عام ١٩٩٣ بهدف إستعادة الدور التقليدي للبنان كمركز خدمات وأعمال إقليمي في المنطقة، استناداً إلى قاعدة

فكرية إقتصادية ميركنتيلية تقول بمبدأ " دعه يعمل دعـــه يمـــر " (Laissez Fair Laissez Passer) .

وإذا كان هذا الفريق يميل إلى الاعتقاد بأن هذه التوجهات لا تخدم بلد مثل لبنان، مـــا زال يعيش مرحلة انتقالية غير مستقرة بعد حروب داخلية وخارجية طويلة، لانها تعني في هذه المرحلة الحساسة من عمر البلاد إنحساراً في دور الدولة المطلوب لتوفير البيئة الآمنة لنمـــو وتطور القطاعات الانتاجية. مما يترك القطاع الخاص المحلي أعزلاً في مواجهة منافسة غـير متكافئة مع الخارج . إلا أنه، أي هذا الفريق، يحاذر الحكم مسبقاً علـــى نتـــائج الاجـــراءات الاخيرة المتعلقة بتخفيض الرسوم الجمركية، وإن كان يميل إلى الاعتقاد بأن هذه الاجـــراءات غير كافية في حالة بلد كلبنان لدفع النمو. فهذه الاجراءات ليست جديدة وهي ادوات روتينيـــة موصوفة لمعالجة اختناقات إقتصادية عابرة في بلاد مكتملة النمو ولها مؤسساتها وتقنياتـــها، يكفي فيها زيادة الطلب عبر تخفيض الرسوم الجمركية لتجاوز هذه الاختناقات، وحتى في هذه الحالة لا بد أن يرافق هذه الاجراءات تدابير أخرى للحد من كلفة الاســـتثمار تطـــال الفوائـــد وأسعار الصرف.. أما في لبنان فالمسألة ليست اختناق عابر وإنما مشكلة بنيوية هيكليـــة ... تطال البنى الاقتصادية من زراعة وصناعة وخدمات ، والبنى الادارية والسياسية التي بـــاتت هرمة وقديمة وتحديثها ليس بالامر السهل في المدى المنظور حتى اربع أو خمـــس ســـنوات ويتطلب ذلك ثمناً باهظاً على الصعيد الاجتماعي ينبغي أن يكون الناس واعون له ومســـتعدون لدفعه. ولذلك من غير الممكن أن يتحول لبنان إلى دبي أخرى أو سنغافورة لأنه لا يملك اساساً مقومات هذا التحول. فهذه المراكز ما هي الا مدن، وليست دول، توفرت لها البنى المؤسساتية الحديثة وغير الطائفية والاستقرار الامني والسياسي واليد العاملة الرخيصة، والقوة الشـــرائية الهائلة، مما حولها إلى مراكز لشركات عالمية ضخمة ومتعددة الجنسية، وتحديث الاتجاهـــات الحالية في لبنان يفترض أن لا يكون الرهان على استثمارات صغيرة بل لا بد من إستثمارات أجنبية كبيرة.

وبمعزل عن هذه الآراء على اختلافها لا بد من تسجيل بعض الملاحظات على هامش اجراءات التخفيض الجمركي الاخيرة، **أبرزها** :

١-أن هذه الاجراءات تشكل منعطفاً رئيسياً في ثقافة ومسيرة المالية العامة للدولـــة. فللمرة الأولى تقريباً نجد أن الدولة تتخلى وبفترة قياسية عن جزء كبير من مورد تقليدي هام من موارد الخزينة كان يشكل على الدوام ما لا يقل عن ٤٦% مـــن مجموع واردات الخزينة العادية وما لا يقل عن ٦١% مـــن مجمـــل الايـــرادات

الضريبية. ونظراً لذلك فإن المالية العامة للدولة ستشهد تغيرات كبيرة سيكون لها تداعيات اقتصادية بالتأكيد .

٢-إن هذه الاجراءات تعتبر إعلان غير مباشر من قبل الحكومة بصعوبة الاصلاح الاداري ورفع اليد عنه. فهي تركز مرة اخرى في معالجاتها الاقتصادية على الجانب المتعلق بالواردات متجاهلة بذلك جانب النفقات والهدر الكبير الحاصل فيه لاسباب باتت معروفة، مع العلم أن هذا الجانب يعتبر العامل الاهم في تراكم العجز والمديونية .

٣-نادراً ما كان الهم الاقتصادي يتقدم الاهداف المباشرة للسياسة المالية العامة، كما هو حاصل الآن. فقد كنا نرى على الدوام أن الحسابات المالية الرقمية البحتة تمثل الحيز الاكبر في السياسات المالية على حساب بقية الاعتبارات الاقتصادية .

وبالعودة إلى تقويم الاجراءات الجمركية الاخيرة بحد ذاتها فإن الموضوعية تفرض النظر إلى هذه التجربة برؤية اقتصادية وإنمائية عامة بعيداً عن المصالح الفئوية بالمعنى القطاعي والفردي، خصوصاً في لبنان حيث باتت هذه المصالح تتشابك مع المصالح العامة للدولة إلى حد بعيد، سواء كان هذا التقويم من زاوية الاهداف الاقتصادية والبدائل المالية لهذه الاجراءات المعلنة رسمياً أو من زاوية هواجس ومخاوف أطراف عملية الانتاج من زراعيين وصناعيين وتجار . ولذلك كان يفترض بالحكومة أن تكون اكثر حذراً سواء في تقديرها للنتائج المتوقعة من اجراءات التخفيض الجمركي أو حتى في استعجال هذه الاجراءات . وذلك لعدة أسباب نوردها فيما يلي قبل أن نقيم بعدها مواقف بقية الاطراف .

أولاً - على صعيد الاهداف الاقتصادية العامة :

ليس واضحاً القاعدة الاقتصادية التي استندت إليها الحكومة للاستنتاج بأن توسيع حجم التجارة سيؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي بمعزل عن العوامل الاخرى الكثيرة جداً . فالتجربة والمنطق يؤكد أن التوسع في التجارة يحدث نتيجة للنمو الاقتصادي وليس العكس. وزيادة الدخل والنمو يكونان بزيادة الاستثمارات التي تحتاج بدورها إلى عوامل تشريعية وادارية ومالية واقتصادية عديدة يفتقد لبنان بتركيبته الطائفية الراهنة إلى الكثير منها .

وعلى صعيد آخر بالرغم من أن تخفيض الرسوم الجمركية سيؤدي فعلاً بشكل غير مباشر إلى تعزيز القدرة الشرائية للمستهلكين فان هذا الأمر يبقى مرهوناً بمستويات الانخفاض في الاسعار. ومع افتراض حصول زيادة فعلية في القدرة الشرائية فليس من المؤكد أن تتحول هذه الزيادة إلى زيادة موازية في الطلب . فالاسر المحدودة والمتوسطة الدخل، التي تتمتع عادة بميل حدي اعلى للاستهلاك، تنفق من اللحم الحي اذا صح التعبير . فهناك بحسب احصاءات عام ١٩٩٧ حوالي ١٥% من هذه الاسر استدانت لاغراض تأمين المعيشة اليومية، و٨,٩% استدانت لتأمين دراسة اولادها و ٥,١% للطبابة، و٧,٦% لشراء مسكنها ، و٦,٦ % لشراء سلع معمرة ، و٣,٩% لشراء سيارة . وتبلغ نسبة الاسر المستدينة لغاية واحدة على الاقل ٣٨,٣% . مما يعني أن هذه الاسر لن تلجأ بالضرورة في حال زادت قدرتها الشرائية نتيجة انخفاض الاسعار إلى زيادة الاستهلاك وانما لاعادة تكوين احتياطاتها وسداد ديونها اذا امكنها ذلك .

وبغض النظر عن واقع ميزانية الاسر، وبافتراض ان الزيادة في الطلب الاستهلاكي حاصلة فعلاً، فمن غير المتوقع أن تتوجه هذه الزيادة نحو الانتاج الداخلي وانما نحو السلع المستوردة نظراً لتفاوت الكلفة، الذي سيصبح اكثر حدة مع اجراءات التخفيض الجمركي، هذا ما لم يصاحب هذه الاجراءات تدابير فورية لدعم القطاعات السلعية الوطنية ومساعدتها على تخفيض الكلفة وتعزيز قدرتها التنافسية . وفي مطلق الاحوال فان زيادة الاستيراد تعني مزيداً من العجز في الميزان التجاري، مع ما لذلك من تأثيرات سلبية على ميزان المدفوعات الذي بات مترنحاً في الفترة الاخيرة. وهذه التأثيرات من شأنها أن تطيح بالايرادات الجمركية التي ستحققها الخزينة من جراء زيادة المستوردات .

وعلى الصعيد الاقتصادي العام، وفي سوق مثل لبنان تسوده المنافسة الاحتكارية، حيث يوجد عدد كبير من التجار يروج كل منهم لسلعة تتميز بمواصفات مختلفة عن بقية السلع حتى وان كانت تؤدي نفس الغرض في النهاية وبشكل يصعب اعتبارها بدائل تامة ، في هذه الحالة، ومع وجود نظام الوكالات الحصرية التي تحصن هذا الواقع، قد تكون المنافسة أمراً بعيد المنال . مما سيحد من ايجابيات تخفيض الرسوم الجمركية بالنسبة للاسعار.

ثانياً – على صعيد البدائل المالية المطروحة :

إن تقليص واردات الخزينة من الرسوم الجمركية بمعدل ٣٠٠ إلى ٤٠٠ مليون دولار يطرح الهواجس حول الموارد البديلة لتغطية العجز والمديونية التي ستترتب على اجـــراءات التخفيض الاخيرة.

صحيح أن مروحة البدائل المطروحة كثيرة ومتشعبة، إلا أن الملاحظ أن مفاعيلها إما مؤجل بفارق زمني لا يقل عن السنة في احسن الاحوال، وإما تتصف بعـــدم التـــأكد وغـــير مضمونة النتائج .

فعمليات الخصخصة تتطلب تحضيرات فنية وادارية وتشريعية واسعة اذا كنا ســـنعتمد الشفافية ومراعاة الاصول فيها. وهذه العمليات لها طابع تدريجي بحيث انها لا يمكن أن تطبق دفعة واحدة بل تأخذ سنوات عدة .

والضريبة على القيمة المضافة لها أيضا مســـتلزماتها الاداريـــة والفنيـــة والبشـــرية والاحصائية التي لم تتوفر بالكامل بعد. فاذا كانت الحكومة حتى الآن لم تتمكن من تحصيـــل حقوقها كاملة من ضريبة الدخل التي لا تتصف بتعقيدات الضريبة على القيمة المضافة فكيـف ستتمكن من تطبيق هذه الضريبة الاخيرة . وفي أحسن الاحوال يتعذر تطبيق ضريبة القيمـــة المضافة قبل بداية العام ٢٠٠٢ .

كذلك من المصادر التي يبدو أن الحكومة بدأت تراهن عليها لتأمين مـــوارد اضافيـــة اتفاقيات الترانزيت والوساطة التجارية، وأخرها الاتفاقية اللبنانية – السورية – المصرية لنقـل الغاز الطبيعي المصري عبر لبنان وسوريا مما سيؤمن موارد مالية اضافيـــة . إلا أن هـذا المشروع يتطلب تنفيذه ما لا يقل عن ثلاثة سنوات .

وهذه المفارقة بين فورية مفاعيل تخفيض الرسوم الجمركية والمفاعيل المؤجلة لبقيـــة التدابير سيؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة وبالتالي تراكم المديونية مع ما لذلك من تداعيات اقتصادية أخرى ليس أقلها التأثير على ثقة المستثمرين المحليين والاجانب. وما يشاع عـن أن تخفيض الرسوم الجمركية سيؤدي إلى تراجع عمليات التهريب مما ســـينعكس ايجابـــاً علـــى اوضاع الخزينة ليس بالامر المحتم، خصوصاً وان التهريب كان موجـــوداً دائمـــاً رغـــم أن الرسوم الجمركية على الكثير من السلع المستوردة إلى لبنان تعتبر من أدنى الرسوم في العالم. مع العلم أن التهريب أصبح الان اكثر تنظيماً .

يبقى من البدائل الاكثر قابلية لتأمين مردود مالي سريع مسألتي الخليوي وتسويات ضريبة الدخل حتى نهاية العام ١٩٩٩ . وهذه من شأنها توفير بعض الايرادات غير المتوقعة للخزينة لتغطية جانب من العجز .

وعلى صعيد آخر فان فريقاً من المهتمين بالشأن المالي يحذرون من حالة التساهل واللامبالاة تجاه مسألة الدين العام التي بدأت تسري في اوساط معينة ترى انه بامكان لبنان في اسوأ الاحتمالات أن يقايض الديون المترتبة عليه بتوطين اللاجئين الفلسطينيين مقابل مئة الف دولار عن كل لاجئ يتم تجنيسه . وبذلك يصيب لبنان عصفورين بحجر واحد فيتخلص من الديون ويعيد تأمين يد عاملة رخيصة بديلة للسوريين.

ثالثاً - المضاعفات على صعيد القطاعات الاقتصادية :

بالرغم من تفهم القطاعات الانتاجية السلعية لضرورة مواكبة التطورات العالمية حتى يصبح بالامكان المحافظة على حصتها في الاسواق المحلية والخارجية وبأن المنافسة قادمة مع أو بدون اجراءات الحكومة الاخيرة . إلا أنها تعتبر أن الاجراء الحكومي الاخير وما سبقه من اتفاقيات تحرير التبادل التجاري مع الدول العربية قد جاء متسرعاً وبدون التنسيق مع القطاعات المعنية، ولا سيما المتوسطة والصغيرة باعتبار أن الكبيرة منها تمكنت من إيصال صوتها إلى المسؤولين لما تملكه من تأثير وتشابك مصالح مع السلطات الرسمية المعنية. وكان لموقفها المتشدد والمتحفظ تأثير في منع تخفيض الرسوم اكثر من ذلك. وهم يعتبرون أن عدم اعطاء هذه القطاعات المهلة اللازمة لترتيب اوضاعها والتقاط الانفاس للتكيف تدريجياً مع الاوضاع الجديدة كان بمثابة الضربة على رأس هذه القطاعات الصغيرة والمتوسطة التي ستضطر إلى الاقفال خلال سنتين على أبعد تقدير ما لم تبادر الحكومة إلى تقديم العون الفعلي لها، خصوصاً أن هذه القطاعات لم تتمكن حتى الان من استيعاب الصدمة التي اصيبت بها تحت تأثير اتفاقيات الاعفاء الجمركي المتبادل الموقعة مع عدد من الدول العربية كالاردن ومصر وسوريا والتي تطال الخضار والفواكه والكثير من المنتجات الصناعية والزراعية، مما أدى إلى شل الكثير من الزراعات والصناعات المحلية، فكيف الان واجراءات التخفيض الجمركي الجديدة ستضعهم وجهاً لوجه في منافسة غير متكافئة أمام سلع ثمانية شركاء تجاريين يشكلون مصدراً لما نسبته ٦٠% من مستوردات لبنان وهم يتمتعون بقدرات

تكنولوجية واقتصادية متقدمة يصعب منافستها . وهؤلاء الشركاء هم : (ايطاليا، فرنسا، المانيا، الولايات المتحدة، سويسرا، بريطانيا، اليابان والصين) .

ومن المؤكد أن معظم المشروعات الزراعية والصناعية ولا سيما الصغيرة والمتوسطة، وبغض النظر عن اجراءات التخفيض الجمركي الاخيرة، غير قادرة على مواجهة استحقاق التجارة الدولية والاقليمية لوحدها حتى خلال الفترة الفاصلة حتى العام ٢٠٠٥، لأن عملية التحول وتحديث البنى الزراعية والاقتصادية عملية شاقة ومكلفة وبالتالي تتطلب تضافر جهود القطاعين العام والخاص ومواجهة الأمور بعقل جمعي لا فردي بحيث لا يترك القطاع الخاص المتوسط والصغير يواجه قدره بنفسه لان النتيجة معروفة سلفاً . وهناك جملة تدابير تكفل تحصين القطاعات الانتاجية في مواجهة الاستحقاقات المقبلة سنأتي على ذكرها لاحقاً، ولا نجد داعياً هنا للتذكير مرة أخرى بأن فرص العمل في البلاد لا توفرها الوساطة التجارية والمالية وانما تشجيع هذه القطاعات .

وبالرغم من أن رئيس الحكومة شخصياً أبدى تفهمه لمخاوف القطاعات الانتاجية واستعداده للاستماع إلى وجهات نظر أي قطاع متضرر فعلياً، مبقياً بذلك نسبة الرسوم على الاحذية عند حدود ٢٥% والالبسة ١٥%، وإنما بصورة مؤقتة لمدة سنتين على الاكثر، ينبغي خلالها أن تقوم القطاعات المذكورة بترتيب اوضاعها والا عليها الخروج من السوق، فان ذلك عزز مخاوف القطاع الخاص المتوسط والصغير باعتبار أن مواقف رئيس الحكومة هذه ما هي الا محاولات لاستيعاب اية ردود فعل سلبية ممكنة . وبأنها تضمر في الحقيقة عدم قناعة الرئيس الحريري بجدوى هذه الصناعات أو الزراعات كونها غير قابلة للحياة ومصيرها الفناء، خصوصاً مع توفر القدرة، من ناحية على إمكانية نقل المصانع اللبنانية التي تشكو من ارتفاع الكلفة وعدم القدرة على المنافسة بواقعها الراهن، إلى سوريا أو الاردن أو مصر على سبيل المثال حيث كلفة اليد العاملة والمواد الاولية رخيصة، ومن ناحية اخرى إمكانية استيراد المنتجات الزراعية والصناعية البديلة من الدول المجاورة بكلفة أقل بكثير، وذلك يريح الحكومة من كلفة الانفاق على مشروعات الري والسدود، وكذلك القطاعات والدولة من عناء كلفة الانتاج العالية .

ومن غير المستبعد في ظل عدم قدرة الصناعات والحيازات الزراعية الصغيرة والمتوسطة على الاستمرار في ضوء اجراءات فتح الاسواق بالشكل الذي تجري فيه حالياً، أن يصبح التوجه الفكري أعلاه أمراً واقعاً عملياً. مما سيؤدي إلى تداعيات اقتصادية واجتماعية خطيرة ليس أقلها توجه النشاط الاقتصادي الانتاجي هذه المرة، للتمركز الشديد على مستوى مجموعات معنية لا تتعدى نسبتها ٤ أو ٥ % وتدمير القدرات والطاقات الصناعية والزراعية

المتوسطة والصغيرة التي نشأت بجهود ومبادرات فردية عشية وخلال الحرب ولسنوات طويلة. وسيتتبع ذلك تهميش الكثير من المناطق والفئات اللبنانية كون هذه النشاطات الاقتصادية المستهدفة تتمركز إلى حد بعيد في هذه المناطق ولدى شرائح وفئات معينة.

ومن ناحية أخرى ينبغي التنبه إلى مخاطر تعزيز نزعة الاستهلاك والاستيراد مقابل تدمير القدرات الانتاجية في أي بلد ومجتمع كان، لان هذا الأمر من شأنه شل قدرة الابداع والابتكار لدى الناس متى كانوا قادرين على استيراد ما يحتاجونه دون حاجة لتكلف عناء إعمال الفكر والابداع .

يذكر أن اتفاقية الغات ذاتها قد منحت الدول المتفاوضة معها مهلة زمنية حتى العام ٢٠٠٥ من أجل تخفيض الرسوم الجمركية بمعدل ٣٦% في المتوسط سنوياً، على أن لا يتجاوز الحد الاقصى للتعرفات الجمركية في نهاية الفترة بالنسبة للدول النامية ١٥% . بينما نرى أن لبنان قد لجأ مسبقاً، وبفترة قياسية في مبادرة غير مفهومة، إلى خفض الكثير من التعرفات الجديدة إلى معدل يصل إلى ١٠%، أي حتى اقل من السقف المسموح به عالمياً .

كما أن اتفاقية الغات ذاتها قد منحت الدول النامية استثناءات معينة تتيح إمكانية حماية الصناعات والزراعات المحلية من الواردات المنافسة متى كانت هذه الواردات تشكل ضرراً جسيماً للمنتجات والمنتجين المحليين . وتجيز أيضا للطرف المتضرر من الاغراق أو يتهدده هذا الخطر بفرض رسم مضاد للاغراق على السلعة المعنية . ولا يخفى حجم الدعم السخي الذي تتمتع به السلع الزراعية والالياف الصناعية في الدول الصناعية، حتى في ظل الغات. وتجدر الاشارة في هذا المجال إلى أن مصر عمدت عشية انضمامها إلى الغات إلى رفع الرسوم إلى ٧٠% كدعم اضافي لصناعات النسيج من أجل اتاحة الوقت الكافي لها لترتيب اوضاعها خلال مهلة سبع سنوات يتم خلالها تخفيض هذه الرسوم تدريجياً .

كذلك فان البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام ١٩٨١ لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كان قد وضع بتاريخ ١٩٩٧/١٢/١٧ اطاراً لتنفيذ الاتفاقية يعطي الدول العربية مهلة عشر سنوات اعتباراً من ١٩٩٨/١/١ وحتى ٢٠٠٧/١٢/٣١ لازالة الضرائب والرسوم الجمركية تدريجياً، أي بمعدل ١٠% سنوياً .

لذلك كان ينبغي أن يكون تدبير الحكومة مؤخراً لناحية خفض الرسوم الجمركية تدريجياً ومدروساً أكثر يأخذ بعين الاعتبار مصالح القطاعات الانتاجية والاقتصاد الوطني .

ومن الواضح أن الحكومة تستغل الدعم السياسي الذي حظيت بـــه بعـد الانتخابـات النيابية الاخيرة لتغطية اجراءاتها الاقتصادية الاخيرة بحيث بات يصعب على القطاع الخـاص المتضرر من هذه الاجراءات، أي القطاع المتوسط والصغير الحجم مواجهة هذه الاجـراءات، خصوصاً انه بات مجرداً من أي دعم ومعزول سياسياً، بالرغم من حساسية الموضوع.

رابعاً - هواجس ومطالب صناعية :

لقد بات واضحاً أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تفتقد القدرة على المنافسـة ستكون الضحية الأولى للاجراءات الاخيرة المتعلقة بالتخفيضات الجمركيـة، خصوصـاً وان هذه التخفيضات قد اتت بشكل مطلق دون مراعاة الاوضاع الخاصة للنشـاطات الصناعيـة المتعددة والمتفاوتة مما يهدد باقفال انشطة صناعية تعتبر مجالاً لتشغيل الآلاف مـن العمـال كالمفروشات والالبسة والنسيج والاحذية، مع العلم أن نسبة كبيرة من هذه الانشـطة قـد تـم القضاء عليها فعلاً . ولا يقلل من هذا الاحتمال ابـداء رئيـس الحكومـة تفهمـه لمخـاوف الصناعيين عموماً واستعداده لتأمين التمويل اللازم لهم .

فقد وعد الرئيس الحريري برفع سقف القروض المدعومة بنسبة ٥% مـن مليونـي دولار إلى عشرة ملايين دولار (أي حوالي ١٥ مليار ليرة)، ورفع نسبة الدعم أيضـا لـهذه القروض إلى ٧% . إلا أن هذه القروض تعتبر خارج متناول وقدرة الصناعـات الصغـيرة والمتوسطة الحجم. وهي تصب في مصلحة الصناعات الكبيرة التي تتمتع بقدرات تمويلية اكبر تمكنها من التكيف مع التطورات التكنولوجية الجديدة واستيفاء شروط اقتراض هـذه المبـالغ الكبيرة . ومعلوم أن عدد هذه المؤسسات الصناعية الكبيرة لا يتجاوز المئـة مؤسسـة تنتـج معظمها تحت رعاية وبصر صناعات عالمية توفر لها اسواق على مستوى العالم والمنطقة .

ويذكر في هذا المجال أن معظم الصناعيين الصغار لم يتمكنوا مـن الاسـتفادة مـن برنامج شركة كفالات الخاص بدعم الصناعات الصغيرة والذي يوفر لها قروضاً تصل إلـى ١٠٠ مليون ليرة بفوائد مخفضة .

وعلى صعيد آخر فان الاعفاء بنسبة ٣% من الكلفة الأساسية التي اعطيت للصنـاعي لن يكون لها تأثير ايجابي ملموس. فهذه النسبة متدنية جداً بالمقارنة مع الكلفة الاجمالية، مـع

الاخذ بعين الاعتبار كلفة الاجور والطاقة من كهرباء ومازوت واشتراكات الضمان الاجتماعي. وبالتالي قد تصبح نسبة الاعفاء الحقيقية ١,٥ أو ٢% على ابعد تقدير .

وتجنباً لاسوأ النتائج هناك جملة تدابير بديهية ينبغي اتخاذها ولا تكلف الدولة شيئاً كونها تتسم بطابعها الاداري التشريعي وليس المالي .

ومن هذه التدابير ما يلي:

١-الغاء الرسوم الجمركية على كافة المواد الاولية والسلع الوسيطة المستوردة لحساب الصناعة. إذ ليس من المنطقي على سبيل المثال فرض رسوم على الخيوط المستخدمة في تصنيع السجاد المحلي بنسبة ١٥ إلى ٢٠% في حين يستورد السجاد السعودي بنسبة رسوم تساوي صفر.

٢-تخفيض عناصر الكلفة الاضافية بما في ذلك الطاقة من كهرباء ومازوت واشتراكات الضمان الاجتماعي من أجل زيادة القدرة التنافسية .

٣-اعطاء الفرصة الكافية للصناعات المتوسطة والصغيرة للتكيف مع التطورات التكنولوجية الجديدة .

٤-تقديم العون الفني والارشادي لهذه الصناعات لمساعدتها على التحول واعادة الهيكلة .

٥-تفعيل القروض الصغيرة الميسرة وتسهيل الحصول عليها من قبل المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

٦-تخفيض رسوم المرفأ على الصناعيين والمواد الاولية الصناعية، ورسوم التخليص المرتفعة جداً.

٧-اقامة المناطق الصناعية المعفاة من الرسوم والضرائب لمدة تتراوح بين ١٥ إلى ٢٠ سنة . مع العلم أن الاراضي الرخيصة موجودة في بعلبك - الهرمل والجنوب وعكار. وقد يصل المتر في بعض هذه المناطق إلى دولار ونصف مما يخفف كثيراً من أعباء اقامة هذه المناطق على الدولة التي تبقى رابحة لو باعت المتر فيما بعد للمستثمرين الصناعيين بأربع دولارات على سبيل المثال. ولا يخفى ما لهذه المناطق من فوائد على صعيد تشغيل اليد العاملة في الريف والحد من النزوح نحو المدينة .

٨-تسهيل التوظيفات الصناعية بتصنيف الاراضي في المناطق غير المصنفة في الجنوب والشمال. إذ لا يعقل أن يكون في متناول المستثمرين الحصول على رخصة لاستثمار مصنع في بيروت ، في حين يتعذر ذلك في الجنوب أو الشمال

حيث المساحات والمشاعات الشاسعة التي لا سكن فيها . والجدير ذكره أن عدد المناطق الصناعية القائمة حالياً لا يتجاوز ثلاثة مناطق موزعة بين الفرزل في زحلة، وشتورة ، وعنجر التي تعتبر اصلاً منطقة سياحية .

خامساً - هواجس ومطالب زراعية :

يلاحظ أن إجراءات التخفيض الجمركي الاخيرة لم تطل المنتجات الزراعية، ربما إدراكاً من الحكومة للوضع المتردي والحساس للقطاع الزراعي . فقد بقيت الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية على حالها. وما حصل بالنسبة إلى تخفيض الرسوم على الزهور المستوردة من ١٠٥ إلى ٣٠% إنما كان لقطع الطريق على تدفق الزهور من هولندا وتصديرها إلى لبنان عبر السعودية، تهرباً من الرسوم نظراً لأن التبادل التجاري بين البلدين الاخيرين معفى من الرسوم الجمركية، مع العلم أن هذا التدبير لن يتمكن من منع الاستيراد المباشر من هولندا بعد ذلك بكل ما يحمله هذا الأمر من محاذير حيث تعتبر هولندا مركزاً اساسياً لتسويق الزهور الاسرائيلية وبنسبة ٦٠% .

لقد بات القطاع الزراعي هرماً ولا علاقة له بالسوق العالمية إذ أن منتجاته غير مطلوبة إقليمياً ولا عالمياً لاسباب لها علاقة بالاصناف والجودة وارتفاع الكلفة. وبالتالي فان عدم خفض الرسوم لا ينقذ القطاع الزراعي في لبنان وانما تخفيض سعر الكلفة والحد من التهريب المتفشي على نطاق واسع وارشاد المزارع لاستبدال الزراعات الحالية تدريجياً بأخرى مقبولة عالمياً . فبالامكان على سبيل المثال، زراعة الفطر وتصنيعه محلياً برأسمال محدود، بدلاً من استيراده من الخارج وتحميل ميزان المدفوعات بذلك الملايين من الدولارات.

وإزاء هذا الوضع الكارثي الزراعي فان وزارة الزراعة تقف عاجزة ومشلولة الايدي. فالارشاد الزراعي غائب عن الوزارة رغم أهمية هذا الدور في الوقت الحالي لارشاد المزارعين إلى زراعات جديدة مطلوبة في السوق العالمية . ومشاتل الوزارة خالية من أمهات للزراعات الجديدة وما يأتي من شتول يوزع عشوائياً بالكامل . مع العلم أن وجود امهات في المشاتل يمكن أن يساعد في تطعيم الزراعات الموجودة ذاتها دون الحاجة لالغائها . كما أن الوزارة لا تملك الامكانيات اللازمة للحد من عمليات التهريب المتفشية، والتي تؤدي إلى تدمير الكثير من الزراعات. ومما لا شك فيه انه يوجد عناصر فاسدة داخل الادارات المعنية مستفيدة من هذا الوضع وتقوم بتسهيله حتى اصبح التهريب متبادلاً وبشكل منظم بين لبنان وسوريا وإن كان باتجاه لبنان يتم على نطاق أوسع .

وإدراكاً من المزارعين بأن الرسوم الجمركية وان بقيت حالياً كما هي، إلا أنها لا بد أن تزال تدريجياً في غضون سبع سنوات بموجب اتفاقية تيسير التبادل التجاري العربية . ولذلك فانهم يؤكدون على دور المؤسسات المعنية في الدولة للاخذ بيد القطاع الزراعي من أجل الاستعداد لمواجهة هذا الاستحقاق وعدم ترك هذا القطاع لشأنه . ومن ابرز مطالبهم في هذا المجال ما يلي :

١-اعادة النظر بالاتفاقيات الزراعية غير المتكافئة مع سوريا والدول العربية المنضوية تحت لواء معاهدة تيسير التبادل التجاري العربية بحيث تكون على أساس التكامل الاقتصادي وليس الاسواق المفتوحة، وذلك ريثما تصبح الزراعة مهيأة من حيث كلفة الانتاج والقدرة التنافسية.

فبدلاً من التعاقد مع هذه الدول لاستيراد منتجات يوجد لدى لبنان فائض منها كالبطاطا المصرية والبندورة الاردنية، يمكن أن يستعاض عنها على سبيل المثال باستيراد منتجات نحتاجها كالادوية والاسمدة الزراعية وتقنيات الري الحديثة من الاردن، والارز والقطن والسكر من مصر .

إلا أن مصادر في وزارة الزراعة ترى انه من غير الممكن تعديل هذه الاتفاقيات قبل سنة على الاقل وحتى اشعار آخر. لا بل ترى انها ضرورية لتأمين منفذ لكل المنتجات الزراعية لأنه من غير المعقول أن يبقى اهتمام وزارة الزراعة محصوراً فقط بالبندورة والبطاطا . مع العلم أن السبب، في اغراق السوق بانتاج البطاطا بحسب وزارة الزراعة، هو السماح باستيراد حوالي ٢٤ الف طن بذار بطاطا العام الماضي . وهذه الكمية تكفي لانتاج ٣٥٠ الف طن بطاطا. بينما يستوعب السوق اللبناني ٣٥٠ طن يومياً فقط، وكمية البطاطا التي يستوردها لبنان من مصر تقدر بنحو ٢٠ الف طن، وسعرها يوازي ثلث سعر كمية التفاح الجيد المصدر إلى مصر في المقابل .

وعلى صعيد البندورة الاردنية، فان ما يستورده لبنان منها لا تتعدى كميته ١١٢٠٠ طن بندورة، أي ما يوازي تقريباً انتاج ١٠٠٠ خيمة من الزراعات المحمية التي تستمر في التكاثر محلياً بالرغم من ذلك ...

٢- مكافحة التهريب عبر الحدود البرية .

٣- دعم الصادرات الزراعية اللبنانية . وتقدر تكلفة هذا المشروع بنحو ٦٠ مليون دولار سنويا . ويبدو أن وزارة الزراعة تقوم حالياً بدراسة آلية لدعم هذه

الصادرات تضمن عدم استغلاله بشكل سيء بحيث يستفيد منه فعلاً المزارع وليس والتجار.

٤- اعفاء مدخلات الزراعة من مواد اولية وسلع وسيطة من الرسوم الجمركية أسوة بالمدخلات الصناعية، على أن يتم ذلك في ظل تدابير لضبط هوامش ارباح مستوردي مستلزمات الانتاج الزراعي وتمنع استغلالهم للمزارع .

٥- تخفيض اسعار المحروقات والكهرباء للاستعمال الزراعي . يذكر انه يوجد حالياً دراسة لتخفيض سعر المازوت للقطاع الزراعي ٣٠٠ ليرة مقابل زيادة رسم على البنزين بمعدل ٥٠٠ ليرة

٦- الغاء رسوم الري..

٧- ضبط كلفة استثمار الاراضي الزراعية.

٨- تأمين التسليف المتوسط والطويل الاجل للمزارعين الصغار بفوائد منخفضة .

٩- تعميم وسائل الري الحديث "التنقيط - الرذاذ" مما يخفف من هدر المياه وكلفة اليد العاملة والمحروقات .

١٠- تعميم المكافحة البيولوجية للحشرات .

١١- تعميم مصانع النفايات التي يمكن بواسطتها تحويل النفايات بعد فرزها إلى اسمدة عضوية توزع مجاناً على المزارعين بعد تحسينها .

١٢- تعميم وتفعيل مراكز الابحاث والارشاد الزراعي في المناطق اللبنانية كافة .

١٣- شمول المزارعين بالضمان الصحي والاجتماعي .

سادساً - هل يمكن أن يتحول لبنان إلى مركز تجاري اقليمي ؟

لا بد هنا من التمييز بين لبنان كوطن وبين المنطقة التجارية الحرة . فالامارات العربية على سبيل المثال ليست كلها منطقة حرة، وإنما هناك منطقة تسمى جبل علي في مدينة دبي تطبق فيها قوانين التجارة الحرة . لذلك في لبنان يمكن أن تكون مدن أو مناطق محددة كمناطق تجارة حرة وليس لبنان كله .

وعلى صعيد الاهداف المتوخاة من تخفيض الرسوم الجمركية لناحية زيادة القدرة الشرائية للمستهلكين وتحويل لبنان إلى مركز للتسوق والسياحة، فان هناك اكثر من سبب موضوعي يجعل الباحث حذراً جداً في توقعاته الايجابية .

فأولاً هذه ليست تجربة جديدة بالنسبة للتجار اللبنانيين الذين اعتادوا سابقاً التحايل على موضوع الرسم الجمركي بتزوير الفواتير بحيث أن التاجر الذي يستورد سلعة قيمتها الحقيقية ١٠ ليرات على سبيل المثال يقدم فاتورة بقيمة ٥ ليرات، فاذا كان رسم الجمرك عليها ٣٠% فانه عملياً يدفع ١٥% فقط . ولذلك فان اول ما سينتج عن اجراءات التخفيض الاخيرة توفير قدر من السيولة للتاجر كان سيدفعها للجمارك .

وثانياً إن الكثير من العوامل الموضوعية التي ساهمت في النمو والازدهار الاقتصاديين قبل سنة ١٩٩٢ قد انتفت . فالعمق الاقتصادي للبنان المتمثل في العراق وسوريا اصبح مغلقاً إلى حد كبير. فالسوق العراقي أصبح الوصول إليه متعذراً لعدة اسباب. والحدود التي كانت مفتوحة مع سوريا مفسحة المجال لعمليات التهريب على نطاق واسع من لبنان، مساهمة بذلك في تخفيض قيمة السلع المهربة، أصبحت بعد صدور القانون رقم ٩٠ لمكافحة التهريب في سوريا محصورة جداً . كما أن الدولار الجمركي الرخيص لم يعد موجوداً مما ساهم في رفع كلفة السلع المصدرة والمستوردة .

وثالثاً هناك دول كثيرة في المنطقة قد سبقتنا في مجال الوساطة التجارية والمالية، لا بل أن البعض منها قد تجاوز هذا الدور إلى مجالات اكثر تطوراً كمدينة دبي على سبيل المثال، التي تحولت من سوق حرة إلى مدينة معلومات انسجاماً مع التطورات العالمية .

ورابعاً هناك عوامل ضعف بنيوية لا يمكن معالجتها باجراءات تقليدية كتخفيض الرسوم الجمركية، والدليل على ذلك ليس أقله تراجع القطاع السياحي وجموده في لبنان بالرغم من حجم الاعفاءات الكبيرة والعناية التي حظي بها منذ العام ١٩٩٣. إذ لم يتجاوز معدل السواح عندنا ٢٠٠ الف سائح سنوياً مقابل ما يقارب المليوني سائح في قبرص.

وما شهده لبنان في الفترة الاخيرة من حجم استثمارات سياحية لم يتجاوز المليار و ٢٠٠ الف دولار إنما هو ناتج بشكل رئيسي عن صفقات كبيرة محدودة جداً قام بأغلبها الوليد بن طلال .

وخامساً إن نسبة التخفيض الجمركي غير محفزة في الاساس. فاذا اخذنا بعين الاعتبار الكلفة الاجمالية بما في ذلك كلفة المدخلات والقيمة المضافة سنجد أن الرسوم التي انخفضت من ٤٠ إلى ٢٠ % ستؤدي فعلياً إلى نسبة تخفيض في الكلفة الحقيقية الاجمالية بنسبة تتراوح بين ٧ إلى ١٠ % .

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام